

2018

الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام 1971

أ.م.د. حسان ريسان خلف
الجامعة العراقية / كلية الآداب

أ.م.د. عبد الستار جعيجر عبد
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

عبد, أ.م.د. عبد الستار جعيجر (2018) "الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي and خلف, أ.م.د. حسان ريسان", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 15: Iss. 1, Article 10. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol15/iss1/10>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام 1971

أ.م.د. حسان ريسان خلف
الجامعة العراقية / كلية الآداب
&
أ.م.د. عبد الستار جعيجر عبد
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الملخص

تشكلت في السودان في النصف الأول من القرن العشرين عدد من الأحزاب السياسية التي أخذت على عاتقها تبني العديد من المواقف التي تتعلق برسم السياسة الداخلية والخارجية للسودان، وكان من بينها الحزب الشيوعي السوداني، إذ لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية السودانية منذ تأسيسه عام 1946 .
كان للحزب الشيوعي السوداني مواقف مهمة في السعي لتحقيق طموحات الشعب السوداني في الاستقلال على الرغم من تبني مصر فكرة وحدة النيل في العهدين الملكي والجمهوري، واستمرت مواقف الحزب على هذا المنوال على الصعيد الداخلي إزاء الحكومات السودانية المتعاقبة، إذ كانت سياسته بشكل عام تقوم على معارضة السلطة العسكرية وتأييد ومساندة الحكم المدني.

Abstract

Many Political parties were established since the first half of the twentieth century in Sudan that took on its shoulder adopting numerous attitudes related to shaping both internal & external Sudanese policies, Among these parties were the Sudanese Communist Party, which played a key role in the Sudanese political life since the date of its establishment in 1946.

The Sudanese Communist Party have had important attitudes under the quest of achieving the ambition of Sudanese people in gaining independence in spite the adapting of Egypt to the idea of Nile's Unity in both Royal & Republic reigns, the attitudes of the party remained the same on the internal aspect towards the successive Sudanese governments, its policies were in general based on opposing the military authority versus supporting the civil governing.

μ

شهدت المنطقة العربية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ظهور حركات التحرر التي قادها نخبة من رجال الحركة الوطنية، وهم الطبقة المثقفة التي درست في أوروبا أو في البلدان العربية، إذ انتظموا في جمعيات واحزاب وضعت لها برامج سياسية، كانت تهدف الى تقرير مصير بلدانهم في التحرر والاستقلال.

وبالنسبة للسودان فقد درس عدد من الطلبة السودانيين في مصر وانظموا هناك الى الاحزاب السياسية، وبعد عودتهم اسسوا احزاباً على غرار الاحزاب الموجودة في مصر، فكان الحزب الشيوعي السوداني احد تلك الاحزاب، التي تأسست في منتصف الاربعينيات في السودان، فكان امتداداً الى الحزب الشيوعي المصري.

لعب الحزب الشيوعي دوراً مهماً في الحياة السياسية السودانية منذ بداية تأسيسه، إذ طالب باستقلال السودان، ورفض فكرة وحدة وادي النيل بسبب علاقته المتردية مع حكومة ثورة تموز / يوليو عام 1952 في مصر، لاسيما في السنوات الاولى من عهد الثورة.

وقد استمرت سياسته على هذا النهج في السنوات اللاحقة، على الرغم من تضامنه مع القضايا المصرية، لاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956.

أما بالنسبة لموقفه من الحكومات المتعاقبة في السودان، فكان الحزب متضامناً مع الحكومات المدنية بشكل عام، ومقابل ذلك كان رافضاً لفكرة تسلم السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، على الرغم من تأييده لحكومة جعفر نميري في بداية الأمر.

ونظراً لأهمية تلك المواقف في تاريخ السودان السياسي جاء اختيارنا لهذا الموضوع.

تضمن البحث عدة محاور، درست نشأته واسهامه في المجال السياسي منذ بداية تأسيسه مروراً بموقفه من الحكم الذاتي للسودان، فضلاً عن دوره في أحداث السودان الداخلية، خلال مدة حكم اسماعيل الازهري، وعبد الله خليل حتى انقلاب الفريق ابراهيم عبود عام 1958، كما تناول البحث موقف الحزب الشيوعي من الحكومات المدنية الديمقراطية 1964-1969.

كما تطرق أيضاً عن موقف الحزب الشيوعي تجاه حكومة جعفر نميري، وعلاقته المتباينة معها، والتي انتهت بقيام نميري بتصفية قيادات المعارضة السياسية بعد اخفاق محاولتهم الانقلابية عام 1971.

أولاً : نشأة الحزب الشيوعي السوداني :
لعبت الحركة الشيوعية المصرية دوراً بارزاً في نقل ونشر الافكار الشيوعية في السودان، ويمكن القول ان جميع الشيوعيين السودانيين الأوائل كانوا طلاباً في الجامعات المصرية. فضلاً عن الدور الذي لعبه الضباط البريطانيون في نقل مبادئه الماركسية إلى السودان (1).

وقد ضم الحزب الشيوعي المصري الذي ألفه اليهودي (هنري دانيال كوريل) (2) في أوائل الاربعينات والذي حمل اسم الحركة الديمقراطية للتححر الوطني (حدثو) عدداً من الشباب السودانيين المتواجدين في مصر وألفوا حركة ارتبطت بالحزب الشيوعي المصري حتى استقلت عنه عام 1946 (3).

أخذ الحزب يعمل سراً في بداية الامر عام 1947 باسم (الحركة السودانية الديمقراطية للتححر الوطني (حدثو) بقيادة عبد الخالق محجوب (4) واستمرت الحركة تحمل هذا الاسم حتى عام 1952 عندما اعلن رسمياً عن ولادة الحزب الشيوعي السوداني (5).

لقد انتقد سكرتير الحزب عبد الخالق محجوب القيادة البرجوازية للحركة الوطنية السودانية خلال المدة التي سبقت تأسيس الحزب بسبب عدم كفاءتها وعجزها عن مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كان يواجهها الشعب السوداني لذلك اعتمد الحزب منذ البداية على العمال والفلاحين والمتقنين والطلبة ليكونوا فاعلين في مواجهة المشاكل الداخلية والخارجية، إذ رفع شعار التححر الوطني من الاستعمار البريطاني وطالب بحق تقرير مصير السودان (6).

كانت واجهة الحزب الشيوعي السوداني في الخمسينات من خلال حزب الجبهة المعادية للاستعمار والتي اسسها الشيوعيين عام 1953 (7). وكان امينها العام عبد الخالق محجوب، إذ تكونت هذه الجبهة من الحزب الشيوعي واتحاد نقابات العمال واتحاد الطلبة السودانيين ومنظمات اخرى (8)، وقد فاز هذا الحزب بمرشح واحد في مجلس النواب السوداني في الانتخابات التي جرت عام 1953، وكان يهدف الى خلق كيان مستقل للطبقة العاملة السودانية، وتحسين حياة الكادحين، ورأى الحزب بأن السبيل الوحيد لتطور السودان هو التخلص من الاستعمار والغاء القوانين المعادية للديمقراطية، وتحقيق الوحدة والمساواة بين ابناء السودان. وقد أتخذ الحزب من جريدة الميدان التي اصدرها عام 1954 وسيلة لنشر أفكاره وآرائه السياسية لسنوات طويلة (9).

وأكدت فلسفة الحزب الشيوعي أن المشاكل التي شهدتها السودان ناجمة عن الامبريالية الغربية التي تتعارض مع الشيوعية، ولذلك طالب الحزب بجلء القوات البريطانية من السودان لأنها سببت له مشاكل عدة أسهمت آنذاك في عدم استقراره على كافة المستويات والاصعدة (10). ولعب الحزب الشيوعي السوداني دوراً بارزاً في الحياة السياسية السودانية منذ بداية ظهوره إذ كان رقماً صعباً ما بين جميع الأحزاب السودانية يصعب تجاوزه.

تحالف الحزب مع الطبقة العاملة في ممارسة نشاطه السياسي ضد الوجود البريطاني، إذ أثمر هذا التحالف عن تأسيس رابطة الشؤون العمالية عام 1947 إذ كانت أول نقابة عمالية في تاريخ السودان⁽¹¹⁾. وعندما اصدر الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو (Sir Robert How) في 19 يونيو/ حزيران 1948 قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية⁽¹²⁾. خرجت تظاهرات عمت المدن السودانية تحت قيادة العمال والطلبة وفئات أخرى من المجتمع السوداني وقد أدت الى صدامات مع الشرطة وتم وقوع عدد من الضحايا في صفوف المتظاهرين، كما تم اعتقال عدد آخر منهم⁽¹³⁾.

وتوسع نفوذ الحزب الشيوعي بين الطبقة العمالية إذ تشكل اتحاد عمال السودان عام 1951 الذي خضع لقيادة الحزب الشيوعي فتعزز نفوذه السياسي بين صفوف الحركة العمالية وهذا ما اتسمت به الحركة العمالية على مر السنين⁽¹⁶⁾.

ولم تقتصر مواقف الحزب الشيوعي السوداني على السودان فحسب بل كانت له عدة مواقف آراء القضايا القومية، إذ رفض منذ البداية الاعتراف بالكيان الصهيوني لأنه كان يرى أن هذا الكيان سيضع العقبات أمام نشاط الثورة الفلسطينية مما يحول دون تحقيق أهدافها في مواجهة الوجود الصهيوني في فلسطين مما يلحق الضرر بمجموع حركات التحرير القومي والوطني في البلدان العربية التي كانت خاضعة للاحتلال الأجنبي⁽¹⁸⁾.

العدد الخامس عشر

الرافض للاتفاقية أنها وقعت في الوقت الذي كانت فيه الجماهير السودانية تطالب بجلاء القوات البريطانية وتحقيق الحكم الذاتي للسودان دون تأخير، في حين أجلت هذه المطالب لمدة ثلاث سنوات، كما اعطت الاتفاقية صلاحيات واسعة للحاكم العام البريطاني وهذا ما كان يرفضه الحزب الشيوعي وعدّها اتفاقية رجعية⁽²¹⁾.

اتهم الشيوعيون قيادة ثورة 23 تموز/يوليو 1952 بأنهم عملاء للامبريالية الانكليزية الامريكية، وقد كان سبباً في مطالبة الحزب الشيوعي بالانفصال عن مصر والاستقلال الكامل للسودان، ورأى بأن الانفصال عن مصر في ظل نظام جمهوري أفضل بكثير من الوحدة مع مصر⁽²²⁾، ومن الجدير بالذكر ان الحزب الشيوعي رفض فكرة الوحدة في ظل التاج المصري قبل اندلاع الثورة المصرية وتجدد ذلك بعدها وعلى الرغم من اخفاق الشيوعيين في انتخابات عام 1953⁽²³⁾ إلا انهم استمروا في السيطرة على النقابات العمالية من خلال السيطرة على المواقع القيادية فيها وتوجيهها بما تقتضيه اهداف الحزب الشيوعي⁽²⁴⁾.

وفي خضم الظروف السياسية المعقدة في السودان اعلنت مصر عن الغاء النظام الملكي في 18 حزيران/يونيو 1953 وإعلان الجمهورية بموجب القرار الذي أصدره مجلس قيادة الثورة، إذ أعلن الشعب السوداني وقواه السياسية عن تأييدهم لهذا الاعلان باستثناء الحزب الشيوعي الذي تجاهل هذا الامر⁽²⁵⁾. ويبدو لنا ان هذا الموقف قد جاء انعكاساً للعلاقة المتردية بين الحزب الشيوعي وقادة الثورة المصرية التي استبعدت الحزب في حوارها حول مستقبل السودان السياسي لمعارضته فكرة الوحدة مع مصر. ثالثاً: الحزب الشيوعي السوداني والتطورات السياسية بعد اعلان الحكم الذاتي حتى الاستقلال عام 1956 :

وصل اللواء محمد نجيب رئيس جمهورية مصر في الأول من آذار/ مارس 1954 الى السودان تلبية للدعوة التي وجهها اسماعيل الازهري للمشاركة في افتتاح البرلمان السوداني، وقد استغلت الاحزاب المعارضة لفكرة الوحدة مع مصر ومنها حزب الامة والحزب الشيوعي تلك الزيارة إذ عبرت الجماهير عن سخطها ورفضها لسياسة مصر تجاه السودان إذ هتف المشاركون: (لا مصري ولا بريطاني.. السودان للسوداني) واشتبك رجال الشرطة معهم ونجم عن ذلك سقوط ما يقارب 33 قتيلاً وعدداً من الجرحى، مما دفع نجيب الى قطع زيارته ليعود الى مصر⁽²⁶⁾.

تركزت تلك المصادمات اثراً كبيراً في تاريخ السودان السياسي اللاحق، إذ اظهرت للسياسيين السودانيين المؤيدين للوحدة خطورة ذلك الموقف، وشكلت التظاهرات إحراجاً لهم من أجل الثاني في الاندفاع نحو الاتحاد مع مصر، ومن جانب اخر فقد اصبح نجاح المعارضة المسلحة في تحقيق اهدافها سابقة في تاريخ السودان السياسي، لذلك لجأ الحزب الشيوعي بعد ذلك الى استقطاب أنصاره لمحاولة فرض ارادته على الشعب السوداني⁽²⁷⁾. ويبدو لنا ان تظاهرات آذار/ مارس 1954 قد سببت حرجاً بليغاً لرئيس الوزراء إسماعيل الازهري وللأحزاب المؤيدة لفكرة وحدة وادي النيل، إذ ادرك هؤلاء أن اصرارهم على هذا سيؤدي الى مشاكل بين السودانيين تتعارض مع المصلحة العامة في البلاد ولهذا بدأ يتبع سياسية جديدة في تعامله مع الساسة المصريين⁽²⁸⁾.

حاول الازهري تهدئة الاوضاع المضطربة في السودان وعملت حكومته على تحقيق الحكم الذاتي وانهاء الحكم الثنائي واهتمت الاحزاب السودانية أيضاً ومن بينها الحزب الشيوعي بقضية بلادهم اذ حرصت على وحدته لذلك أرسلت في 12 آذار/ مارس 1954 مذكرة شديدة اللهجة الى حاكم عام السودان روبرت هاو (Robert Haw) بينت فيها عن محاولات الموظفين البريطانيين خرق بنود اتفاقية الحكم الذاتي عندما قاموا بأعمال عدائية ضد الجنوبيين، ومحاولة أحداث الفرقة والانقسام فيما بينهم⁽²⁹⁾.

وبعد قرار اقالة اللواء محمد نجيب في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 بسبب ميوله إلى الإخوان المسلمين مما سبب في توسع الانشقاق بينه وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة فضلاً عن اتهامه بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر⁽³⁰⁾ خرجت تظاهرات في اغلب انحاء السودان عبرت عن عدم ثققتها بأعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية الذين على سدة الحكم، وأبدوا تخوفهم من ربط مصير السودان مع مصر⁽³¹⁾، وكان الاهم من ذلك قيام عبد الناصر بقمع الإخوان المسلمين ثم الشيوعيين المصريين الامر الذي جعل الحزب الشيوعي السوداني ينضم الى حزب الامة في المطالبة باستقلال السودان والابتعاد عن مصر وتكوين جبهة لهذا الأمر، وانتقد الحزب الشيوعي أيضاً جمال عبد الناصر وعده (دكتاتورياً وعميلاً مأجوراً للإمبريالية الانكليزية-الامريكية)، وذلك لتوقيعه اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في 19 تشرين الاول/ اكتوبر 1954⁽³²⁾.

وقد رحبت الجبهة الاستقلالية⁽³³⁾ بانضمام الحزب الشيوعي مع حزب الامة إذ استقبل عبد الرحمن المهدي زعيم حزب الامة وفداً من الحزب الشيوعي برئاسة زعيمه عبد الخالق محجوب إذ صرح المهدي قائلاً : "انه على الرغم من اختلاف العقائد السياسية والمبادئ مع بقية احزاب الجبهة الاستقلالية إلا أن ذلك لا يمنع من أن نسير جميعاً حتى تحقيق الاستقلال لبلادنا". كان انضمام الجبهة المعادية للاستعمار (الحزب الشيوعي) كسباً قوياً اسهم في تعزيز قوة الجبهة الاستقلالية لأنها تضم اعداداً من الشباب المتحمسين الذين لهم تأثير في صفوف الطلبة والعمال باتجاه مساندة دورهم في تحقيق أهدافهم السياسية⁽³⁴⁾.

كانت المواقف والاحداث السياسية التي شهدتها السودان سبباً مباشراً في قناعة الازهري بضرورة التخلي عن فكرة الوحدة مع مصر إذ ادعى بأنه يقصد بالاتحاد (اتحاد اقاليم وقبائل السودان)⁽³⁵⁾. وقد أصدر البرلمان السوداني في 16 آب/ اغسطس عام 1955 قراراً طالب فيه اتخاذ التدابير اللازمة لتقرير مصير بلادهم، إذ قال عضو الحزب الشيوعي حسن الطاهر زروق : "عندما نعرب نحن أعضاء هذا المجلس عن رغبتنا في البدء فوراً في اتخاذ تدابير تقرير المصير فأنا في الواقع نعبر عن رغبة شعبنا في أن يسير الى الامام نحو انتزاع كامل حريته واستقلاله التام"⁽³⁶⁾.

وبعد مناقشات مطولة بين الجانبين المصري والسوداني رأى الرئيس جمال عبد الناصر بأن اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير نصت على ان يجري الاستفتاء في السودان، وعليه فإن الشعب السوداني هو الذي يقرر مصيره بمحض ارادته، هو الذي يحدد الاستقلال او الارتباط مع مصر⁽³⁷⁾، ويبدو لنا أن موقف الحكومة المصرية كان

بسبب اصرار الاحزاب الاستقلالية ومنها الحزب الشيوعي على الانفصال عن مصر، فضلاً عن الموقف الشعبي المساند لتلك الاحزاب.

وفي ظل تلك الاوضاع شهد جنوب السودان توتراً بسبب تمرد الجنود الجنوبيين في 18 آب/أغسطس من العام 1955 نفسه عن تأدية واجبهم بحراسة المديرية الاستوائية في حدود السودان الجنوبية واشترك معهم عدد من قوات الشرطة في جويابوي، ويامبيو وماريدي وتوريت⁽³⁸⁾، وكان سبب التمرد الدعاية التي قامت بها الادارة البريطانية في الجنوب، عندما نشروا اشاعات كاذبة على ان اسماعيل الأزهري رئيس الوزراء قد اصدر أمراً سرياً بتنفيذ مذابح في الجنوب، ونقل القوات الجنوبية الى الشمال وضربها بالرصاص⁽³⁹⁾. ولكن حقيقة الأمر هي: نقل القوات الجنوبية المتواجدة في المنطقة الاستوائية الجنوبية الى المنطقة الشمالية وهو أمراً طبيعياً استناداً للنظام العسكري للقوات المسلحة، وبالنظر الى بعد المسافة بين الشمال والجنوب وبهذا يضطر العسكري ان يبقى فترة طويلة بعيداً عن أهله مما أثار حفيظة الجنوبيين فضلاً عن نقل قوات شمالية لتحل محل الجنوبية كل ذلك ادى إلى تمرد عسكري وإشاعة الفوضى في المنطقة الجنوبية⁽⁴⁰⁾.

وكان موقف الحزب الشيوعي واضحاً من احداث التمرد إذ طالب بوضع حد (لحماس الدم) ومحاكمة عادلة بحق المسؤولين عن تلك الاحداث، وقدم الحزب مشروع الحكم الذاتي للجنوب لأول مرة، وأصبح الاساس لحل قضية الجنوب لاحقاً⁽⁴¹⁾.

وقال سكرتير الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب : "إننا نرى منح الجنوب حكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في إطار السودان الموحد... ولا بد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار الذي يسعى الى تمزيق وحدة السودان، ولا بد من سيادة القانون والأمن والنظام في الجنوب بتصفية الجمعيات الارهابية هناك"⁽⁴²⁾.

واقترح الحزب الشيوعي في مذكرته التي رفعها الى الازهري في 27 أيلول/سبتمبر 1955 ما يأتي⁽⁴³⁾.

1. غلق الحدود بين السودان والمستعمرات البريطانية في المناطق المجاورة للسودان مثل كينيا وأوغندا.
 2. اقضاء جميع المبشرين الاجانب في المديریات الجنوبية لدورهم المعادي لوحدة السودان.
 3. الغاء قانون المناطق المغلقة لعام 1928 الذي فرضته السلطات البريطانية لمنع التواصل بين أبناء الشمال والجنوب.
 4. وضع سياسة جديدة تهدف الى توحيد الجنوب والشمال للحيلولة دون اعطاء فرصة للأعداء لأحداث الفرقة بينهم.
 5. النهوض بالمستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي وتطويره نحو الحكم الذاتي.
- لقد تصدى الحزب الشيوعي كما يبدو لنا للأخطار الحقيقية الموجهة الى السودان وللدور الذي لعبته بريطانيا والدول المجاورة للسودان التي كانت منطلقاً لنشر الافكار التي كانت تروج لها الارساليات التبشيرية في جنوب السودان، والتي اسهمت جميعها في عدم استقرار الاوضاع في جنوب السودان.

وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1955 اجتمع البرلمان السوداني لمناقشة مطالب الأحزاب السياسية بما يتعلق بتقرير مستقبل السودان السياسي، وأعلنت الأحزاب المعارضة كحزب الأمة والحزب الشيوعي باسم الشعب أن السودان قد أصبحت دولة مستقلة وطالبوا من دولتي الحكم الثنائي (مصر وبريطانيا) الاعتراف بهذا الاعلان، وقد أبدت الدولتان موافقتهما بإعلان استقلال السودان بعد وصول ذلك الطلب⁽⁴⁴⁾.

اجتمع البرلمان السوداني في 19 كانون الأول/ديسمبر 1955 وأعلن بعد الاستفتاء بالإجماع عن استقلال السودان، وطالبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاستقلال فوراً⁽⁴⁵⁾. وصرح سكرتير الحزب الشيوعي قائلاً: "إن إعلان استقلال السودان ليس كسباً لحزب من الأحزاب أو قائد سياسي أو فرد واحد، ولكنه جاء نتيجة حتمية لصراع تاريخي جبار خاضه الشعب ضد المستعمرين، وسطر التاريخ فيه كتاب تضحيات زاهرة بضروب الشجاعة والبطولة"⁽⁴⁶⁾.

وفي صباح الأول من كانون الثاني/ يناير 1956 أنزل العلمان المصري والبريطاني من واجهة سراي الحاكم العام، وتم رفع العلم السوداني على واجهة القصر الجمهوري إيذاناً بإعلان ميلاد الجمهورية السودانية⁽⁴⁷⁾، إذ اقيم حفل كبير حضره آلاف السودانيين وفي طليعتهم الأحزاب السياسية وكان الحزب الشيوعي أحدها، إذ أعرب عن ابتهاجه بتلك المناسبة، وتلى ذلك قبول السودان لعضوية الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة⁽⁴⁸⁾. وكان الحزب الشيوعي منذ البداية مؤيداً لفكرة الاستقلال للسودان ومما زاد من تلك القناعة كما يبدو لنا العلاقة المتردية بين الحزب الشيوعي المصري والحكومة المصرية مما انعكس ذلك على طبيعة العلاقة بينها وبين الحزب الشيوعي السوداني لاسيما ونحن ذكرنا أن الحزب كان امتداداً للحزب الشيوعي المصري ولذلك رفض فكرة وحدة وادي النيل.

رابعاً : الحزب الشيوعي بعد الاستقلال حتى انقلاب الفريق ابراهيم عبود.

بعد ان حصل السودان على الاستقلال بدأت صفحة جديدة من تاريخه السياسي كان على الحكومات السودانية المتعاقبة مواجهتها ووضع الحلول لها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت الأحزاب السودانية جزء لا يتجزأ من مواقف تلك الحكومات آزاء قضية بلادهم.

وعليه برزت للحزب الشيوعي عدة مواقف على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ شارك الحزب أبناء السودان معاناتهم، وقد أسهم في عام 1956 بوضع برنامج للتنمية الاقتصادية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في السودان، وقد رأى الحزب ضرورة التخلص من التبعية الاستعمارية، ورأى ضرورة أن يكون السودان بلداً صناعياً، بل رأى أن السبيل الوحيد لتعزيز استقلال السودان هو الاهتمام بالنشاط الصناعي للحيلولة دون الاعتماد على المنتجات الأجنبية في تلبية احتياجاته لأن ذلك يجعل السودان عرضة للتدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية وهذا ما يفقده سيادته⁽⁴⁹⁾.

وعلى الصعيد الداخلي أيضاً فقد أكد الحزب ضرورة حل قضية الجنوب وحماية الاقليات القومية وإعطائها الحكم الذاتي، ووضع القوانين والانظمة الادارية لها بما لا يتعارض مع وحدة البلاد⁽⁵⁰⁾. إذ اشار عبد الخالق محجوب قائلاً : "إننا نرى منح الجنوب

حكماً داخلياً يقوم على جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي في اطار السودان الموحد... ولا بد من الوقوف بحزم أمام مؤامرات الاستعمار الهادفة الى تمزيق وحدة السودان" ورأى ضرورة فرض القانون ليسود الامن والاستقرار في الجنوب، وعلى أثر ذلك وحسب وجهة نظر الحزب تتحطم مؤامرات الاستعمار واعوانه لإضعاف وحدة السودان السياسية⁽⁵¹⁾.

❖ الحزب الشيوعي السوداني والعدوان الثلاثي على مصر

وعلى الصعيد القومي سجل الحزب الشيوعي موقفاً متميزاً من العدوان الثلاثي على مصر⁽⁵²⁾، الذي حصل في 29 تشرين الأول/ اكتوبر 1956، إذ أصدرت السكرتارية العامة للحزب بياناً جاء فيه : "أمام هجمات الاعداء من الاستعماريين بين الانجليز والفرنسيين يقف اليوم شعب مصر الباسل يدافع عن استقلاله واستقلال العرب وشرفهم ... إن شعب مصر سينتصر في نضاله العادل مهما حاول الاستعماريون، ومهما جمعوا من اساطيلهم البحرية والجوية... يا جماهير شعبنا ويا أعضاء حزبنا، إن الشعب المصري اليوم في حاجة ماسة والى كل وطني سوداني قادر على حمل السلاح.. وهذا نداء الساعة جنباً لجنب مع مصر.. يجب ان يقف شباب السودان في قرى ومدن مصر تحت لواء الجمهورية المصرية المناضلة..."⁽⁵³⁾.

وقد جند الحزب مجموعات من الشيوعيين انتقلت الى مصر وشاركت في مواجهة العدوان. وكان لهذا الموقف أثراً ايجابياً على طبيعة علاقة الحزب مع الرئيس جمال عبد الناصر، لهذا تكونت علاقة صداقة طيبة بينه وبين عبد الخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعي السوداني، ورأى الكاتب فؤاد مطر أن موقف الحزب من العدوان جاء بسبب الاستقلالية التي يتمتع بها في اتخاذ القرارات والتي تسير في الخط العربي التحرري⁽⁵⁴⁾.

وفي الوقت نفسه عقدت اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال إجتماعاً قررت فيه فتح باب التطوع وإعداد مكتب في مقر الاتحاد لهذا الغرض⁽⁵⁵⁾. ووجه الشفيع احمد الشيخ سكرتير اتحاد عمال السودان نداءً قال فيه : "إن أي اعتداء على المصريين إنما هو اعتداء على السودانيين والشعوب العربية، بل انه اعتداء على الانسانية جمعاء... وليس يكفي ان نبدي شعورنا بالتأييد بل الواجب يقتضي أن نتخذ خطوات عملية حاسمة..."⁽⁵⁶⁾.

يبدو لنا أن موقف الحزب الشيوعي جاء انسجاماً مع موقف الاتحاد السوفيتي⁽⁵⁷⁾ الراض للعدوان لاسيما وأن هذا البلد مصدر الافكار الشيوعية التي وصل تأثيرها الى جهات متعددة من العالم ومنها السودان، فكان الحزب الشيوعي السوداني متضامناً مع الموقف السوفيتي لا سيما وأن الصراع في ذلك الوقت كان على أشده بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية لبطء نفوذها على المنطقة العربية .

وتأسيساً على هذا تقدم الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور (Eisenhower) في 5 كانون الثاني/يناير 1957 بمشروع الى الكونكرس تضمن مطالبته باتخاذ قرار يسمح باستخدام القوات المسلحة الامريكية في الشرق الاوسط عند الضرورة، وزعم بأن ذلك أمراً ضرورياً لاستقرار المنطقة وحل مشاكلها السياسية⁽⁵⁸⁾.

أظهرت حكومة عبد الله خليل⁽⁵⁹⁾ في بداية الأمر ترددها في اتخاذ موقف حاسم وقالت أنها سوف تدرس مبدأ ايزنهاور وهي محاولة لتهدئة الاجواء، إلا أنها في النهاية وافقت على هذا المشروع على الرغم من التباين في مواقف الاحزاب السودانية منه⁽⁶⁰⁾، ويبدو لنا ان عبد الله خليل كان يرغب في التقرب نحو الولايات المتحدة الامريكية أملاً لمساعدته في التغلب على مشاكله السياسية والاقتصادية والتي تفاقم بعد العدوان الثلاثي على مصر.

وكان موقف الحزب الشيوعي واضحاً من المشروع، فقد اصدر الحزب بياناً في 20 شباط/ فبراير 1957 رفض فيه المشروع، وطالب بأبعاد حزب الأمة عن الحكومة بسبب تأييده للمشروع وأضاف البيان : "... وفي هذا الظرف الذي يتحكم فيه حزب الأمة في سياسة بلادنا الرسمية، نواجه أكبر خطر على استقلالها وأمنها ذلك الخطر هو مشروع ايزنهاور الذي يسعى الى اخضاع شعبنا وتحويل ارضنا الى قواعد عسكرية تعرضها لأخطار جسيمة... ان واجب الساعة هو ان تتحد كل جماهير الشعب في كل الاحزاب الوطنية والهيئات ضد هذا المشروع الاستعماري الآثم..."⁽⁶¹⁾.

❖ موقف الحزب من المعونة الامريكية ومشكلة حلايب

ترددت الاوضاع السياسية خلال مدة حكم الامين العام لحزب الامة عبد الله خليل (1956-1958) بسبب عدم قدرته على مواجهة المشاكل الداخلية التي تتمثل بمطالبة ابناء الجنوب وممثليهم بالحكم الذاتي⁽⁶²⁾، فضلاً عن تدهور الاوضاع الاقتصادية في عموم السودان بسبب ضعف النشاط التجاري والصناعي مما دعا عبد الله خليل الى قبول المعونة الامريكية التي عرضتها الحكومة الامريكية في أوائل شهر آذار/ مارس 1958 والتي اخفت اهدافها الحقيقة التي كانت تسعى إليها⁽⁶³⁾.

كان قبول المعونة من قبل الحكومة قد جاء على الرغم من رفض الشعب السوداني لها والذي ساند موقف المعارضة لسياسة الحكومة السودانية في التقرب نحو الولايات المتحدة الامريكية، إذ عقدت الاحزاب المعارضة⁽⁶⁴⁾ اجتماعاً في 30 حزيران/ يونيو من العام نفسه عارضت فيه المعونة الامريكية ونبهت الى مخاطرها، ولكن جهود المعارضة قد اخفقت بعد أن أقر البرلمان السوداني بالموافقة على سياسة الحكومة في قبول المعونة الأمريكية الاقتصادية والتقنية بأغلبية الاصوات⁽⁶⁵⁾، مما دعا الاحزاب المعارضة لها بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإقالة حكومة عبد الله خليل⁽⁶⁶⁾. وتزامنت مع تلك الاوضاع المتردية التي واجهها السودان بروز مشكلة حلايب⁽⁶⁷⁾ بين مصر والسودان عندما ادرجت حكومة عبد الله خليل تلك المنطقة ضمن الدوائر الانتخابية المزمع اجرائها آنذاك في 13 شباط/ فبراير 1958، إذ رفع السودان تلك القضية الى مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع الخطيرة على الحدود المصرية السودانية⁽⁶⁸⁾.

وقد انتقد الحزب الشيوعي السوداني حالة التصعيد التي شهدتها مشكلة حلايب إذ ألقى الحزب بياناً في حينها جاء فيه : "لقد نشبت مشكلة في الحدود الشمالية للسودان بين مصر والسودان، مشكلة حدود تقوم مثيلاتها بين كل الدول المجاورة، ولكنها لا تتفاقم للحد الذي يؤدي بعلاقات الجوار، بل يجب ان تصل الى حدٍ وحل سلمي لو توفرت النيات

الحسنة، ولو لم تلعب أصابع الاستعمار دورها في التفريق واضرام النار حتى يستفيد من هذا الخلاف⁽⁶⁹⁾.

وبعد أن انفجرت الازمة باستجابة الحكومة المصرية لرغبة السودان بتأجيل الحوار حول مشكلة حلايب، أسهم الحزب الشيوعي السوداني في تهدئة اجواء العلاقة بين البلدين وإعادة فعاليتها من جديد لذلك طالب في 23 شباط/ فبراير 1958 بسحب الشكوى التي قدمتها حكومة السودان ضد مصر، وكذلك انسحاب القوات المتحشدة على الحدود المشتركة، وأن توقف وسائل الاعلام السودانية حملاتها الموجهة ضد مصر تجنباً لزرع الكراهية في نفوس الشعبين، وطالب أيضاً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحل المشاكل العالقة بما يسهم ببناء أفضل العلاقات بين مصر والسودان⁽⁷⁰⁾.

وفي خضم تلك الاوضاع التي سادت بين البلدين، فإن الحكومة المصرية كانت تتفاوض مع سوريا من أجل تشكيل جبهة موحدة إذ أظهر الجانبان رغبتهما في الوحدة بينهما، فجرت مباحثات مطولة بين الطرفين انتهت بموافقة مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري على وحدة مصر وسوريا في 5 شباط/ فبراير 1958 وهذا الحدث ادى الى قيام موجة من الحماسة لدى أبناء الشعب العربي الذي تضامن مع تلك الوحدة. أما في السودان، فقد تباينت المواقف بين الحكومة السودانية والاحزاب السياسية، إذ اصدر الحزب الشيوعي السوداني في 23 شباط/ فبراير من العام نفسه بياناً أكد فيه أن قيام الوحدة مكسب لحركة التحرر العربي، وقوة مؤثرة لدعم السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وقدم البيان أيضاً التهاني للشعب العربي في مصر وسوريا لاختيار جمال عبد الناصر كأول رئيس للجمهورية العربية المتحدة⁽⁷¹⁾.

وأظهر الحزب الشيوعي استيائه لعدم اتخاذ حكومة عبد الله خليل موقفاً مسؤولاً يعكس تأييد ابناء الشعب السوداني للوحدة، ودعا الحزب جميع الاحزاب السودانية والهيئات والنقابات الشعبية للوقوف ضد كل محاولة تهدف الى عدم الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة⁽⁷²⁾، وبهذا الموقف أكد الحزب الشيوعي على تواصل مواقفه الايجابية مع مصر الذي اختلف عن الموقف الرسمي لحكومته والتي عكست خلافها مع الحكومة المصرية على المواقف السياسية بينهما.

خامساً: موقف الحزب من سياسة الحكومة العسكرية الأولى 1958-1964.

شهد السودان خلال مدة حكم عبد الله خليل (1958-1959) مشاكل داخلية وخارجية، وكان للصراع السوداني بين الاحزاب السودانية الاثر في تعدد الحكومات، إذ تشكلت اربع حكومات خلال هذه المدة، وهذا ما انعكس سلباً على عمل الحكومة السودانية⁽⁷³⁾. وعليه وصلت اطراف فاعلة في المشهد السياسي السوداني أن معالجة تلك الاوضاع لا يتم إلا بإقامة حكم عسكري يتولى زمام الأمور، وهذا لا يتحقق من دون القيام بانقلاب عسكري يستولي على السلطة في السودان.

ومهما تعددت اسباب الانقلاب والجهات التي كانت وراءه، فإن السودان اصبح تحت حكم عسكري عندما سيطر الجيش على مقاليد السلطة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، إذ اعلن الفريق ابراهيم عبود⁽⁷⁴⁾ بيانه الاول وقد ذكر فيه ان الدافع من وراء الانقلاب هو تخليص البلاد من الواقع المتردي بسبب فساد اجهزة الدولة⁽⁷⁵⁾.

كان موقف الحزب الشيوعي صريحاً وواضحاً من الانقلاب، إذ عارضه منذ اليوم الاول بحجة ان الذي قام به مجموعة من الضباط التقليديين وليس من الثوريين⁽⁷⁶⁾. وأكد الحزب على مواصلة نشاطه ضد ذلك الحكم، وشجع نقابات العمال والطلاب للخروج بتظاهرات للتعبير عن معارضتهم له⁽⁷⁷⁾. وقد حرص عبد الخالق محبوب على الرغم من معارضته للانقلاب على اقامة علاقات ايجابية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة خدمة لمصلحة الشعبين، وهذا ما أكدته الحكومة العسكرية منذ بداية توليها السلطة⁽⁷⁸⁾.

استمر الحزب الشيوعي في معارضته للحكومة العسكرية، وفي حزيران/ يونيو عام 1959 تم القاء القبض على (25) عضواً من الحزب وتم ترحيلهم الى جنوب السودان، ولما أدركت الاحزاب السياسية أن النظام العسكري لا يرغب في التفاهم ولا تسليم السلطة إلى المدنيين، رأى قادة الأحزاب بأن السبيل الوحيد هو النضال المشترك للتخلص من الحكم العسكري، وعليه تقدم اسماعيل الازهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي بذاكرة الى الحزب الشيوعي للتعاون سراً لتكوين جبهة موحدة لمعارضة هذا الحكم نجح حينها عن ولادة الجبهة الوطنية المتحدة والتي تكونت من حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين⁽⁷⁹⁾.

وفي 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 أرسلت مذكرة أخرى للفريق عبود موقع عليها من ممثلين عن حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي طالبوا فيها بانتهاء الحكم العسكري، وقام الفريق عبود في 9 تموز/ يوليو 1961 باعتقال قادة الجبهة الوطنية ومن بينهم عبد الله خليل واسماعيل الازهري وعبد الخالق محبوب سكرتير الحزب الشيوعي، ونقلوا الى جوبا جنوب السودان إذ بقوا هناك حتى كانون الثاني/يناير 1962 عندما اطلق سراحهم بعد اضرابهم عن الطعام⁽⁸⁰⁾.

وعزز الحزب الشيوعي تلك المذكرة بأخرى في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه إذ جاء فيها : "إن المطالب التي ضمنها قادة الاحزاب في مذكرتهم هي المطالب التي عمل من أجل تحقيقها الحزب الشيوعي منذ ان حل ببلادنا هذا العهد (الاسود). والتي نادى بها الطبقة العاملة في مذكراتها واضراباتهما ومظاهراتها، وقاد في سبيلها الطلاب كفاحهم البطولي ضد الدكتاتورية"⁽⁸¹⁾.

شعر الحزب الشيوعي في نهاية عام 1961 اي قبل اطلاق سراح معتقلي جوبا فتور نشاط الجبهة المعارضة والذي سبب تراجعاً في نشاطها السياسي، فأصدر في كانون الثاني/ يناير 1963 بياناً اعلن فيه انسحابه من الجبهة رافعاً شعار (بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية) وأكد فيه تجديد رفع شعار الاضراب السياسي لأن الشيوعيين سبق وان رفعوا هذا الشعار في 22 آب/ اغسطس 1961، وبدأ هذا الشعار يجد فهماً وتقبلاً من قبل الاوساط الشعبية والمتقفة في السودان⁽⁸²⁾.

كان الحزب الشيوعي يسعى بأن تكون له شعبية واسعة في ظل الاوضاع المتناقضة آنذاك بين النظام من جهة والشارع السوداني من جهة أخرى، وأراد من أجل تحقيق هذا الهدف ان يستغل حالة الضعف التي مرت بها الجبهة، واستمر حزب الشعب⁽⁸³⁾ في مواصلة نظام ابراهيم عبود، وإزاء تلك الاوضاع كان الحزب الشيوعي

يشعر بالقوة لامتلاكه قاعدة جماهيرية تتمثل بالعمال والمزارعين والطلاب والمتقنين الذين بإمكانهم رفع شعار الاضراب السياسي الذي نادى به، ونتيجة لهذا المخطط كثف الحزب الشيوعي من نشاطاته النقابية حتى تصل الحركة الشعبية الى مرحلة التنفيذ الشامل للأضراب⁽⁸⁴⁾.

لم يستمر موقف الحزب الشيوعي بهذه الحالة من القطيعة مع الحكومة ، فقد أصدر بياناً في 9 آذار/ مارس 1963 رأى فيه ضرورة المشاركة في انتخابات المجالس المحلية وبرر هذا الموقف قائلاً : "ان الحزب الشيوعي السوداني حين يخوض اليوم معركة الانتخابات للمجالس المحلية بهدف تحويل المعركة الانتخابية والعمل داخل هذه المجالس من اجل مصالح الجماهير اليومية، وتعبئة الجماهير حول برنامج وطني ديمقراطي"⁽⁸⁵⁾. ويبدو ان هذا الموقف كان يمثل تعاون بشكل غير مباشر مع النظام ومؤسساته، وكان الحزب يخشى من قيام النظام في ايجاد عناصر قيادية بديلة لكوادر الحزب الشيوعي في مجال النقابات والمجالس مما يُسهم في ابعادها عن قيادات الحزب الشيوعي النقابية⁽⁸⁶⁾، وهذا ما يفقد الحزب قوة اساسية كان يعتمد عليها في مواجهة النظام.

أظهرت حكومة الفريق عبود عدم قدرتها على حل مشاكل السودان الداخلية مما كان له الاثر البالغ في تدمير قطاعات واسعة من الشعب السوداني، بسبب تقشي البطالة وارتفاع الاسعار وتفاقم مشكلة الجنوب مما اسهم في ظهور معارضة واسعة للنظام من قبل بعض الاحزاب ومنها الحزب الشيوعي واتحاد الطلاب ونقابات العمال ولذلك تضافرت اسباب متعددة مع حلول عام 1964 أدت الى اندلاع ثورة 21 تشرين الاول / اكتوبر 1964⁽⁸⁷⁾ التي انتهت الحكم العسكري⁽⁸⁸⁾.

سادساً : سياسية الحزب الداخلية 1964_1971.

خلال المدة القصيرة من تشرين الاول/ اكتوبر 1964 الى شباط/فبراير 1965 كان يبدو ان نفوذ المؤسسة التقليدية على النظام السياسي في السودان قد أصبح معرضاً للتهديد، فقد اسهمت القوى السياسية بشكل كبير في عملية اسقاط حكومة الفريق عبود، وكان للعناصر الموالية لهذه القوى النفوذ الاساسي في الحكومة الانتقالية التي تشكلت في 30 تشرين الاول/اكتوبر من العام نفسه برئاسة سر الختم خليفة⁽⁸⁹⁾، وقد تألفت من (15) وزيراً، إذ تم تمثيل النقابات المهنية بثمانية وزراء، وإعطاء مقعد وزاري للحزب الشيوعي، ووزيرين من الجنوب⁽⁹⁰⁾، وأظهر التمثيل الجديد على اعتراف الاحزاب التقليدية (الأمة والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي) بالدور الكبير الذي لعبه الحزب الشيوعي في مواجهة الحكم العسكري⁽⁹¹⁾.

لم تستمر حكومة سر الختم خليفة طويلاً في الحكم بسبب معارضة الاحزاب التقليدية للتشكيلة الوزارية بحجة انها اعطت الفرصة لهيمنة النفوذ الشيوعي على سياسة البلاد، لذلك طالبت بضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات العامة في البلاد، في الوقت الذي كان يرغب فيه القسم الآخر بتأجيل الانتخابات ومنهم الحزب الشيوعي⁽⁹²⁾، لأنه كان يرى كما يبدو لنا امتلاكه حضوراً مؤثراً في هذه الحكومة.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في السودان، فقد عارض الحزب الشيوعي إجراءاتها في موعدها المحدد سابقاً بحجة أن الأوضاع الأمنية في الجنوب لا تسمح بمشاركة الأحزاب الجنوبية فيها حفاظاً على وحدة السودان، وقد أجريت الانتخابات للفترة من 21 نيسان/أبريل 1965 حتى 8 أيار/مايو من العام نفسه وانتهت بفوز حزب الأمة بـ(75) مقعداً في البرلمان بينما حصل الحزب الوطني الاتحادي على (54) مقعداً، أما الحزب الشيوعي فقد حصل على (11) مقعداً، وتم انتخاب اسماعيل الازهري رئيساً لمجلس السيادة ومحمد أحمد محبوب رئيساً للوزراء⁽⁹³⁾.

شهدت هذه المدة عدد من الأحداث أبرزها قرار البرلمان السوداني بحظر الحزب الشيوعي بسبب تعرض أحد طلبة معهد المعلمين بالخرطوم بكلمات تمس مشاعر المسلمين، وقيل إن هذا الطالب كان ينتمي إلى الحزب الشيوعي السوداني، مما أدى إلى خروج تظاهرات عمت المدن الكبرى طالبت بحل الحزب فتم لهم ذلك في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1965⁽⁹⁴⁾. وقد قوبلت هذه الخطوة بالرفض من جانب الشيوعيين إذ رفعوا دعوى قضائية لنقض ذلك القرار، فأصدرت المحكمة العليا بالخرطوم حكماً لصالح الحزب الشيوعي، ولم تبد الأحزاب السياسية الأخرى استعداداً للتنازل عن قرار اعضائها⁽⁹⁵⁾. وقد أعلن اتحاد طلبة جامعة الخرطوم في مؤتمر له معارضته لحظر الحزب الشيوعي وعده إجراءً غير قانوني لأنه يجر إلى حظر منظمات سياسية وطلابية أخرى⁽⁹⁶⁾.

جرت انتخابات جديدة في نيسان/أبريل 1968 فاز الحزب الشيوعي بها بمقعد واحد وشكل محمد أحمد محبوب وزارته الثانية⁽⁹⁷⁾. وقد شهد السودان صراعاً بين أنصار الدستور الإسلامي والدستور العلماني وقد عارض الحزب الشيوعي الدستور الإسلامي، وطالب الجنوبيين بدستور علماني ضمناً للمساواة بين أبناء السودان⁽⁹⁸⁾.

ومع تدهور الأوضاع الداخلية في السودان وتفاقم أزمة الجنوب حدث انقلاب عسكري في 25 أيار/مايو 1969 بقيادة جعفر محمد نميري⁽⁹⁹⁾. الذي استولى على السلطة فدخل السودان مرحلة جديدة أعادت الحكم العسكري من جديد إلى المشهد السياسي السوداني⁽¹⁰⁰⁾.

أظهر نميري تقاربه من الشيوعيين منذ البداية إذ كان في صفوف الضباط المشاركين في الانقلاب عدد من الضباط الشيوعيين، وأعلن نميري أنه من أنصار الدستور العلماني إذ تحالف مع القوميين العرب بقيادة بابر عوض الله، وقيادات الحزب الشيوعي الذين عادوا في مواصلة نشاطهم السياسي⁽¹⁰¹⁾.

أكد جعفر نميري على عزمه لحل كل المشاكل التي كان يعاني منها السودان في ظل الحكومات السابقة، وقد أرجع تردي الأوضاع إلى الأحزاب السياسية التي حكمت البلاد ولذلك قام بحل جميع الأحزاب ما عدا الحزب الشيوعي الذي ساند الانقلاب وأعلن تأييده له⁽¹⁰²⁾. ويبدو لنا أن هذا الموقف هو رد الجميل لمشاركة الضباط الشيوعيين في الانقلاب.

تعرضت حكومة جعفر نميري إلى معارضة قادة الأحزاب السياسية بعد صدور قرار حلها، وكان الأمام الهادي المهدي⁽¹⁰³⁾، في طليعة المعارضين للحكومة وقد اشترط

على نميري من أجل التعاون معه إبعاد الشيوعيين عن الحكم، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد إلا أن الحكومة رفضت ذلك⁽¹⁰⁴⁾.

شهدت الأوضاع الداخلية في السودان بعد مضي أربعة أشهر تقريباً على الانقلاب العسكري، حالة عدم الاستقرار بسبب عدم التوافق في الأفكار والتوجهات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة والشيوعيين وانصار الهادي المهدي من جهة أخرى، وكان الخلاف يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي الذي يتولى إدارة شؤون البلاد، وكانت حصيلة هذا الخلاف قيام طائفة الانصار بقيادة الهادي المهدي بتمرد ضد جعفر نميري عندما قام بزيارة في أوائل آذار/مارس 1970 إلى جزيرة أبا في النيل الأبيض غرب السودان، ولذلك أمر الرئيس نميري في 27 آذار/مارس من العام نفسه بضرب الجزيرة بالطائرات، وتم اغتيال الهادي المهدي أثناء محاولته الهروب على الحدود الإثيوبية⁽¹⁰⁵⁾.

أما بالنسبة للحزب الشيوعي فقد توترت العلاقة بينه وبين الحكومة السودانية عندما رأى عبد الخالق محبوب الأمين العام للحزب ضرورة النضال الحزبي لتطبيق الشيوعية وإعلان حكم شيوعي في السودان، وسانده ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وهم من الشيوعيين⁽¹⁰⁶⁾ لتحقيق ذلك الهدف⁽¹⁰⁷⁾.

وبعد الموقف المساند الذي أبدته الحكومة المصرية للسودان لإنهاء التمرد⁽¹⁰⁸⁾، أرادت مصر أن تؤكد مرة أخرى على عمق علاقتها مع السودان، إذ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة إلى الخرطوم في 25 أيار/مايو 1970 للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى للانقلاب العسكري الثاني، وهناك اجتمع الرؤساء الثلاثة: جمال عبد الناصر والرئيس الليبي معمر القذافي وجعفر النميري، وتم الاتفاق بينهم على قيام الحلف الثلاثي القصد منه كما أكد البيان: (مواجهة الامبريالية العالمية الصهيونية والقوى الرجعية)⁽¹⁰⁹⁾.

عارض الشيوعيون هذا الاتحاد، وخشى الأمين العام للحزب عبد الخالق محبوب أن تتخذ الدولتان موقفاً معادياً للحزب الشيوعي لاسيما وأن لهذا الحزب خلافاً مع مصر عام 1954، وأما ليبيا فقد كانت تعارض الشيوعية وأوقفت نشاطها منذ البداية⁽¹¹⁰⁾، أما موقف الحكومة السودانية في ذلك الوقت من الحزب الشيوعي فقد اعترض مجلس قيادة الثورة على التصريح الذي أدلى به بابر عوض الله⁽¹¹¹⁾ عند زيارته لبرلين الشرقية إذ ذكر أن الثورة الجديدة لن تتخلى عن الشيوعيين في السودان، وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 تم فصل عضوين من مجلس قيادة الثورة كانت تربطهما علاقة قوية بالحزب الشيوعي وهما بابر النور وهشام العطا وتم فصل فاروق حمد الله بسبب تأييده لسياسة الحزب⁽¹¹²⁾.

وفي بداية شباط/فبراير 1971 بدأ مجلس قيادة الثورة بتصفية مشاكله الداخلية وأجرى عملية تطهير للعناصر المعادية في مؤسسات الدولة، وتخلص من المتعاطفين مع عبد الخالق محبوب الذين يعملون في المراكز الحساسة في الدولة كالمؤسسة العسكرية والخدمة المدنية وتم اعتقال عبد الخالق محبوب ورفاقه، اتضح توجه نميري لسحق الجانب الأعظم من الحزب الشيوعي بينما النظام كان يتوجه نحو تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوداني، فقد شن نميري هجوماً عنيفاً على الحزب الشيوعي واتهمه بمحاولة

اسقاط الحكومة وخلق الفتن وعرقلة الانتاج، وأمر نميري في 12 شباط/فبراير من العام نفسه 1971 بالقضاء على الشيوعيين وكل من يدعي انه شيوعي، وجرى اعتقال اعداد كبيرة من الشيوعيين⁽¹¹³⁾.

أعلن الحزب الشيوعي عن استيائه لتلك الإجراءات الموجهة ضد الحزب، فأصدر عدة بيانات متتابة، إذ هاجم في بيان له في 30 آيار/مايو من العام نفسه السلطة الحاكمة والاحزاب السودانية المؤيدة لسياسة نميري كحزب الامة والحزب الوطني الاتحادي، ودعا في الختام الطبقة العاملة والقوى الوطنية الديمقراطية لتوحيد جهودها واقامة جبهة وطنية ديمقراطية لمواجهة سياسة الحكومة الموجهة ضد الحزب الشيوعي⁽¹¹⁴⁾.

قيام الشيوعيين بانقلاب تموز 1971

بدأت بوادر عدم الانسجام بين الحكومة السودانية والحزب الشيوعي تظهر بوضوح بعد معارضة الحزب الشيوعي لتوجهات الحكومة السودانية، إذ بدأت الحكومة منذ نيسان/ابريل 1970 باتخاذ اجراءات تحد من سلطة ونفوذ الحزب الشيوعي داخل النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والنسائية، فضلاً عن منظمات الصداقة مع البلدان الاجنبية وغيرها⁽¹¹⁵⁾.

وازاء تلك الاجراءات عقد الحزب الشيوعي في 21 آب/اغسطس 1970 مؤتمراً موسعاً حدد فيه مستقبل العلاقة مع الحكومة، إذ طرح الحزب مسألة التعاون مع الحكومة في المرحلة القادمة، وكان من ابرز نتائج المؤتمر حدوث انفصال بين اعضاء الحزب الشيوعي بين مؤيد للحكومة ومعارض لها⁽¹¹⁶⁾.

بعد ذلك اقدم الرئيس نميري في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 على ابعاد ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثورة وهم بابكر النور وفاروق حمدنا الله وهاشم العطا، وتلا ذلك ابعاد العديد من الضباط بسبب موقفهم المعارض للحكومة، وقام أيضاً بتعديل وزارتي في 22 تموز/يوليو من العام نفسه استحدث فيه منصب مساعد رئيس الوزراء⁽¹¹⁷⁾.

وعلى الرغم من تلك المشاكل التي كانت قائمة بين الحكومة وأعضاء مجلس قيادة الثورة من الشيوعيين، فقد اوكل بمنصب مساعد رئاسة الوزراء لشؤون الاقتصاد الى بابكر النور، كما عين فاروق حمدنا الله منصب وزير العدل وشغل هاشم العطا⁽¹¹⁸⁾ منصب مساعد رئيس الوزراء لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية⁽¹¹⁹⁾.

لقد شهدت المدة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر 1970 وتموز/يوليو 1971 تردي العلاقات بين الطرفين، لاسيما بعد اعتقال عبد الخالق محجوب وكوادر الحزب الشيوعي المدنية والعسكرية، إذ تطور ذلك الخلاف بعد الخطاب الذي القاها نميري بالخرطوم في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 عندما قام بالهجوم على الحزب الشيوعي وكوادره المعارضة له، وتلا ذلك اتهام نميري في 12 شباط/فبراير 1971 الحزب الشيوعي إذ وصف أعضائه قائلًا : "أنهم قوم مارقون يدوسون كل القيم والاخلاق في سبيل وصولهم الى السلطة"⁽¹²⁰⁾.

وفي أعقاب ذلك أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً لها في منتصف آذار/ مارس 1971 أكدت فيه رفضها لاجراءات الحكومة ضد الحزب الشيوعي، إذ ذكرت في بيانها "أن تحطيم الحزب الشيوعي وشن الحرب ضده طريق محفوف بالمخاطر على بقاء السلطة نفسها قبل بقاءه.... ومن الخير للسلطة ان تشغل بواجباتها بدلاً من الدخول في هذه المعركة الخاسرة"⁽¹²¹⁾.

من جانب آخر فقد وجه الحزب الشيوعي اتهاماً الى نميري متهماً اياه بالارتباط في المخابرات الامريكية، وطالب الحزب باستقالة الوزراء الشيوعيين المتعاطفين معه، كما دعا الى اسقاط حكومة نميري⁽¹²²⁾.

لقد عد البعض المواجهة بين نميري والحزب الشيوعي بمثابة دعوة للعنف، لاسيما بعد أن اشتدت تلك المواجهة بشكل اكبر بعد ان تمكن بعض الضباط الشيوعيين في 27 حزيران/ يونيو 1971 من تهريب عبد الخالق محجوب من معتقله واخفائه في القصر الجمهوري في غرفة مجاوره لغرفة نميري، إذ تمكن من خلالها القيام بالمواجهة مع النظام⁽¹²³⁾. وعلى اثر تلك الحادثة اقدم نميري على شن حملة من الاعتقالات في صفوف العناصر الشيوعية، كما قام بتسريح اعداد اخرى من الضباط الذين كانوا سبباً في تهريب عبد الخالق محجوب⁽¹²⁴⁾.

أما المؤثرات الخارجية الموجهة ضد الحزب الشيوعي، فأنها لا تقل أهمية في تأثيرها على الوضع الداخلي في السودان، بسبب موقف جمال عبد الناصر المساند للحكومة السودانية، فضلاً عن تأييد الرئيس الليبي معمر القذافي لحكومة نميري⁽¹²⁵⁾. استمرت حالة التدهور، في العلاقة بين الحزب الشيوعي وحكومة نميري، مما قادت الى اندلاع حركة انقلابية في 19 تموز/ يوليو 1971 التي قادها الحزب الشيوعي للتخلص من نظام نميري⁽¹²⁶⁾.

قاد تلك الحركة الانقلابية الرائد هاشم العطا، الذي نجح في الاستيلاء على السلطة، وكان ذلك الانقلاب مفاجئاً للحكومة السودانية بعد ان علم نميري ان قادة الانقلاب من اكثر الضباط ثقة لديه ومن الذين كانوا ابعد ما يكون عن السببة على المستويين الشعبي والرسمي، إذ نجح الانقلابيون في تطويق القصر الجمهوري، في الوقت الذي كان فيه نميري يعقد اجتماعاً مع عدد من الوزراء، إذ القى هاشم العطا القبض على جميع قادة مجلس قيادة الثورة⁽¹²⁷⁾. وتمت العملية بسرعة كبيرة تحت تغطية عسكرية شملت المدرعات والدبابات التي كانت تحيط بالقصر الجمهوري⁽¹²⁸⁾.

اعلن هاشم العطا في بيان له من اذاعة أم درمان عن نجاح الانقلاب، فادركت الجماهير ان الحزب الشيوعي وراء الانقلاب وذكر العطا في بيانه الاول قائلاً: "ان الحركة التي قادها تهدف الى تصحيح مسار ثورة 25 ايار/ مايو بما يحقق آمال جماهير اكتوبر في السودان، وان نميري هو سبب انتشار الفساد والمشاكل الاقتصادية في البلاد"⁽¹²⁹⁾.

اما ردود الافعال العربية على الانقلاب، فقد اعلن الرئيس المصري انور السادات عن اهتمامه باحداث السودان، إذ عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء برئاسة محمد فوزي وصدر عن تلك الجلسة بياناً جاء فيه: إن المجلس يبحث الموقف السياسي

الخارجي ويناقش آخر التطورات على ضوء الاحداث الاخيرة في السودان، وفي الوقت نفسه رفض السادات العرض السوفيتي للاعتراف بالنظام الجديد في السودان، ورد على تلك الرغبة قائلاً: "عليكم ان تعرفوا نحن العرب لن نكون ماركسيين أبداً وهذا هو السبب في عدم قبولنا بوجود نظام شيوعي في العالم العربي"⁽¹³⁰⁾. على الرغم من تأييد الحكومة العراقية للانقلاب، تضامناً مع الموقف السوفيتي.

أصدر هاشم العطا بعد ذلك قراراً ألغى بموجبه الوزارة السابقة، وعلن حالة الطوارئ، فاصبح العطا قائداً عاماً للقوات المسلحة، إذ قام باصدار القرارات التي تتعلق بالقوات المسلحة مما كان لها نتائج سلبية على الانقلاب واستمراره فيما بعد⁽¹³¹⁾.

ومن جهة أخرى اعلن عن تشكيل مجلس قيادة ثورة جديدة لقيادة البلاد بدلاً عن المجلس السابق الذي تم حله، إذ ضم هذا المجلس سبعة أعضاء هم المقدم بابكر النور رئيساً للمجلس والرائد هاشم العطا نائباً له والمقدم محمد احمد الريح والرائد فاروق حمدنا الله والرائد محمد محبوب عثمان والرائد محمد احمد الزين والقيب معاوية عبد الحي⁽¹³²⁾.

كما تقرر ان تشكل الوزارة بعد عودة بابكر النور وفاروق حمدنا الله الى السودان، الذين سبق ان اوفدتهم حكومة نميري الى بريطانيا، وعلن انها ستكون ممثلة لجميع القوى الوطنية في البلاد⁽¹³³⁾.

وقد لاقى الانقلاب تأييداً من اعضاء الحزب الشيوعي ومؤيديه، إذ خرجت اعداد كبيرة منهم في يوم 22 تموز/ يوليو 1971 في العاصمة الخرطوم اعلنت وقوفها الى جانب الانقلاب وفي المقابل الجماهير المساندة لنميري لها الحضور الأكثر في العاصمة الخرطوم والمدن السودانية الأخرى⁽¹³⁴⁾.

تضافرت عوامل داخلية وخارجية حالت دون سيطرة الشيوعيين على الحكم في السودان، إذ جاءت عملية ازاحتهم بنفس السرعة التي استولوا فيها على السلطة، فبعد 72 ساعة تقريباً بدأت قبضة الشيوعيين تتراخي ليفقدوا سيطرتهم على مقاليد الحكم في البلاد واصبحوا بعد ذلك ملاحقين من قبل المؤيدين لحكم نميري، وشكل غياب بابكر النور وحمدنا الله سبباً في اخفاق تلك الحركة الانقلابية، لاسيما بعد قيام طائرة حربية ليبية باعتراض الطائرة المدنية البريطانية التي كانت تقلهم وهم في طريقهم الى السودان واجبرتها على الهبوط في احدى المطارات الليبية في صباح 22 تموز/ يوليو 1971 والتي قامت السلطات الليبية بدورها بتسليمهم الى حكومة نميري والسبب هو اذاعة اسماءهم عبر البيان الأول للانقلاب الذي أذاعه هاشم العطا⁽¹³⁵⁾.

ومما زاد من الاسهام في عودة حكومة نميري للسلطة خروج تظاهرات واسعة، كانت تهدف بحياة الرئيس نميري وتطالب بعودته للحكم⁽¹³⁶⁾. وتحركت قوات عسكرية مناوئة للشيوعيين إذ تمكنت تلك القوات من الاحاطة بالقصر الجمهوري، وفي وقت قصير سيطرت على مرافق حيوية في العاصمة، في حين تمكن نميري من الفرار من القصر الجمهوري واستطاع الوصول الى مبنى الاذاعة⁽¹³⁷⁾. ليعلن من هناك عن عودته للسلطة والقضاء على الحكم الشيوعي وتولييه القيادة العامة للقوات المسلحة في السودان مجدداً⁽¹³⁸⁾.

وفي 23 تموز/يوليو 1971 تم تقديم جميع قادة الانقلاب والضباط الذين شاركوا فيه الى المحاكمة، وتم على اثر ذلك تنفيذ حكم الاعدام بحقهم، أما هاشم العطا فقد هرب من القصر الجمهوري لكن تم القاء القبض عليه وتم اعدامه ومعه با بكر النور وفاروق حمدنا الله وبقيّة اعضاء مجلس الانقلاب، باستثناء محمد عثمان محجوب الذي كان خارج السودان آنذاك، كما تم اعدام الشفيق أحمد الشيخ وجوزيف قرنق شنقاً في يوم 26 تموز/يوليو 1971.⁽¹³⁹⁾

اما عبد الخالق محجوب فتم القاء القبض عليه في اليوم نفسه في منطفة ابي روف في العاصمة الخرطوم، وتم تنفيذ حكم الاعدام بحقه شنقاً، كما اعتقل على اثر ذلك الالاف من الشيوعيين السودانيين، فضلاً عن عناصر من الاشتراكيين العرب في السودان وذلك لمساندتهم الانقلاب⁽¹⁴⁰⁾.

وعليه كان اخفاق الانقلاب ايذاناً بالقضاء على الشيوعيين إذ تولى زمام الامور لقيادة الحزب الشيوعي المنشقين عن الحزب الذي قاد الانقلاب وهم جناح كامل محجوب، إذ ايدوا تولي نميري الحكم من جديد ورئاسة الحكومة السودانية في 12 تشرين الاول/اكتوبر 1971.⁽¹⁴¹⁾

هكذا انتهت مرحلة مهمة من تاريخ السودان، بعد ان استأنف نميري من جديد مسيرته السياسية في حكم السودان في ظل عدم الاستقرار الداخلي الذي كانت تشهده البلاد بسبب تدخل القوى الخارجية في شؤونه الداخلية، مما سبب نزاعاً طال امده بين شماله وجنوبه.⁽¹⁴²⁾

الخاتمة

يعد الحزب الشيوعي السوداني من الاحزاب العفائية البارزة في السودان، إذ تحمس قاداته بأن يكون لذلك الحزب مواقف مؤثرة على القرار السياسي السوداني منذ بداية تأسيسه، وأراد أن تكون له شعبية واسعة لدى ابناء الشعب السوداني عندما أظهر في بياناته تأييده للديمقراطية، ونصرته للطبقات الفقيرة لاسيما العمال والفلاحين، إذ سعى جاهداً في كسب ولائهم في مواقف سياسية عديدة.

كانت علاقة الحزب الشيوعي السوداني مع مصر متوترة في البداية، لا سيما بعد اندلاع ثورة تموز/يوليو 1952 بسبب عدم قناعة الحزب الشيوعي بالوحدة مع مصر، إلا أنها اتخذت منحاً آخر بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 اذا ساند الحزب مصر في مواجهة العدوان، على الرغم من ان سياسة الحزب الشيوعي كانت تدعو الى استقلال السودان، ورفض فكرة وحدة وادي.

حاول الحزب ان يتقارب في تحالفات مع الاحزاب التقليدية في السودان، لاسيما حزب الامة والحزب الوطني الاتحادي وكانت تحالفاً مؤقتاً ألتقت فيه المصالح بينها لفترة محدودة، إلا أنه لم يفلح كثيراً في تلك الخطوة، ويبدو لنا ان السبب في ذلك هو التفاوت في الجانب الفكري والايديولوجي بينهما، فقد ساند الحزب الحكومة المدنية برئاسة عبدالله خليل التي تولت السلطة في السودان بعدها هي التي تحاكي هموم السودانيين، وتؤمن بالحرية والديمقراطية، وعلى العكس من ذلك وقف معارضاً للحكومات العسكرية لأنها لا تعبر عن رغبة وقناعة أغلبهم، فقد نعتها بالدكتاتورية في بيانات القاها الحزب في مناسبات عديدة.

كان موقف الحزب الرفض لمشروع إيزنهاور والمعونة الامريكية، لأنه كان يرى انهما يهدفان، للهيمنة على مقدرات السودان، لذلك عد الحزب الشيوعي ان المشروعين موجهان ضد الاتحاد السوفيتي للحد من نفوذه في المنطقة العربية.

أما بالنسبة لتقاربه مع حكومة جعفر نميري في بداية الأمر، فكانت علاقة مؤقتة لأن الحزب شعر بخطأه في مواجهة ابراهيم عبود بسبب ابعاده عن دائرة القرار السياسي، وعليه كان تقاربه مع نميري مؤقتاً، إذ اراد ان يكون له نفوذ منذ بداية اعلان الانقلاب، فأظهر حسن النية عندما شارك في انقلاب عام 1969، لكن نواياه الحقيقية ظهرت بعد ما يقارب عام من الانقلاب، إذ كان طموح قادة الحزب الشيوعي ان يتولوا حكم السودان بأنفسهم، عندما قاموا بانقلاب عام 1971، إلا انهم اخفقوا في تحقيق ذلك الهدف بسبب دعم حكومتي مصر وليبيا لنميري في القضاء على انقلاب الشيوعيين، فضلاً عن التأييد الجماهيري لحكومة نميري ضد الشيوعيين سيما والاحزاب الإسلامية التي لها موقف واضح من الحزب الشيوعي .

هوامش البحث ومصادره:

- (1) علي عبدالرحمن الأمين، الديمقراطية والاشتراكية في السودان، المكتبة العصرية، بيروت، 1970، ص122-123
- (2) هنري دانيال : هو مؤسس الحركة المصرية للتحرير الوطني (ح.م) ثم لحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو) وهو يهودي الاصل وظل مسؤولاً عن الحركة الشيوعية في مصر حتى أبعد عنها بقرار من وزير الداخلية عام 1950 . ينظر: احمد ابراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان 1938-1953، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، 1984، ص250.
- (3) محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة اعوام 1945-1963 مكتبة الفجر، الخرطوم، 1975، ص19
- (4) سياسي سوداني ولد عام 1926، درس في القاهرة ولم يكمل دراسته فيها، انضم الى الحركة الشيوعية السودانية عام 1946 واصبح سكرتيراً للحزب الشيوعي السوداني، اختير عام 1959 رئيساً للجمعية المعادية للاستعمار، كان من المؤيدين لحركة الرائد هشام عطا ضد حكومة جعفر نميري لذلك تم اعدامه في 28 تموز 1971، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص814.
- (5) فايز المرعي، تفاصيل الحياة الحزبية في السودان، مجلة الطليعة العربية، العدد 155 فرنسا، نسيان 1986، ص28.
- (6) عبد المنعم الغزالي، السودان من داخل السودان (الاحزاب السياسية قبل مايو)، مجلة الطليعة المصرية، العدد، 8/ آب 1969، ص89.
- (7) محمد ابراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظام الحكم في السودان، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1970، ص562.
- (8) كارول كولنز، التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان، ترجمة حازم صاغية، د.م. د.ت، ص37-83.
- (9) محمد سليمان، المصدر السابق، ص179-180
- (10) المصدر نفسه، ص20.
- (11) Sad Ed Deen Fawzi, The Labour Movement in the Sudan 1946-1955, Oxford, 1957, p.p. 34-42.
- (12) تكونت الجمعية من (87) عضواً سوداني و(5) بريطانيين وتم تعيين عبد الله خليل رئيساً للجمعية، كان الهدف المعلن لأنشائها تهيئة السودانيين بأن يحكموا انفسهم بمساعدة بريطانيا بدون مشاركة مصر... , ينظر : أمين التوم، ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1914-1969، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1987، ص66.
- (13) مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دراسة للتطوير الدستوري والسياسي 1899-1956، دار النهار للنشر، بيروت، 1971، ص158.
- (14) تأسس في شباط 1945 برئاسة السيد عبد الرحمن المهدي ووضع شعار (السودان للسودانيين) كمنهج لعمله السياسي، وتم تعيين عبد الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية 1945-1989، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000، ص39 وما بعدها.
- (15) Fo. 371,45926X/No.3589/From Fo,To Cario Lmmediate Scret, Draft Statement 4th. Oct. 1946.P.1.
- (16) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض وآخرون، دار النهضة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1970، ص172.
- (17) جريدة الميدان السودانية، العدد 3، يوليو 1987.

- العدد الخامس عشر

- (40) قتيبة عبد العظيم كاظم، الحكم الذاتي الأقليمي في جنوب السودان 1972-1989، دار الوان، بغداد ، 2015، ص11-12 .
- (41) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ص70-79.
- (42) فؤاد مطر، الحزب الشيوعي السوداني، نحروه ام انتحر، دار النهضة، بيروت، 1972، ص162.
- (43) جريدة الصراحة السودانية، العدد 576، 27 أيلول/سبتمبر 1955.
- (44) عبد الرحمن المهدي، مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، 1977، ص152.
- (45) محمد عامر بشير، المصدر السابق، ص64.
- (46) جريدة الايام السودانية، العدد 675، 23 كانون الأول/ديسمبر 1955.
- (47) ابراهيم محمد حاج موسى، المصدر السابق، ص68، محمد صالح يعقوب، كيف تناولت الصحافة السودانية الاستقلال، مجلة الدستور، العدد 514، 4 كانون الثاني/يناير 1988، ص40.
- (48) السودان، كتاب سنوي يصدره اتحاد الطلاب السودانيين بلبنان، الكتاب الثالث، مطبعة سميا، بيروت 1965، ص18.
- (49) التقرير العام للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني في عام 1967، دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم، 1968، ص107.
- (50) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص162.
- (51) محمد سليمان، المصدر السابق، ص62.
- (52) للتفاصيل عن العدوان ينظر : وفيق عبد العزيز فهمي، العدوان الثلاثي والضمير العالمي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1964، ص68 .
- (53) حسين عبد الرزاق، حقائق الصدام مع الحزب الشيوعي السوداني، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1972، ص24-25.
- (54) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص15-16.
- (55) جريدة الاهرام، العدد 25551، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1956.
- (56) محمد سليمان، المصدر السابق، ص246.
- (57) للتفاصيل عن الموقف السوفيتي ينظر : وثائق الاتحاد السوفيتي 1917-1961، وثيقة رقم 166، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، دار التقدم، موسكو، 1961، ص157.
- (58) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت 1978، ص151.
- (59) ولد عام 1892 بمدينة ام درمان، تخرج في كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً)، كان عضواً في جمعية الاتحاد السوداني واللواء الابيض عام 1924، انتخب سكرتيراً لحزب الأمة عام 1945، وعضواً في الجمعية التشريعية عام 1948-1952، وفي عام 1956 أصبح رئيساً للوزراء، انتهت حكومته بعد انقلاب عام 1958، توفي عام 1970، عادل حسين البلالي، لمحات من تاريخ الزعيم الراحل الأمير عبد الله خليل، مطابع صحيفة الدار، خرطوم، 1995، ص10 وما بعدها.
- (60) ابراهيم محمد حاج موسى، المصدر السابق، ص194.
- (61) محمد سليمان، المصدر السابق، ص276-277.
- (62) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، س.ن/ 1102، وثيقة رقم 663، بيروت، 8 حزيران/يوليو 1977.
- (63) للتفاصيل على المعونة الامريكية ينظر : جيلي عبد الرحمن، المعونة الامريكية تهدد استقلال السودان، دار الفكر، القاهرة، 1958.
- (64) وهي : الحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الاحرار الجنوبي،
- (65) محمد سليمان، المصدر السابق، ص326-327.
- (66) المصدر نفسه، ص329، جريدة الميدان، العدد 341، 29 ايار/مايو 1958.

- (67) للتفاصيل عن مشكلة حلايب ينظر : محمد محبوب الشال، حلايب ونزاع الحدود بين مصر والسودان، مركز الحضارة العربية للنشر، ط1 القاهرة، 1995.
- (68) عبد السلام بغدادى، رؤية قومية لدراسة المشكلة بين مصر والسودان (حلايب)، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، السنة الاولى، بغداد، 1995، ص117.
- (69) جريدة الميدان، العدد 322، 24 شباط/ فبراير 1958.
- (70) محمد سيلمان، المصدر السابق، ص311.
- (71) للتفاصيل عن الوحدة ينظر : وليد محمد سعيد الأعظمي، الوحدة المصرية-السورية 1958 في الوثائق السرية البريطانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990.
- (72) جريدة الميدان، العدد 322، 24 شباط / فبراير 1958.
- (73) وليد محمد سعيد الاعظمي، انقلاب الفريق ابراهيم عبود، مجلة أفق عربية، العدد 9، بغداد، 1989، ص66.
- (74) ولد في السودان عام 1897، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً) عام 1917، دخل المدرسة الحربية عام 1918، ثم التحق بالعمل في الجيش المصري حتى عام 1924، تم ترقيته برتبة فريق بعد الاستقلال، حكم السودان حتى قيام ثورة أكتوبر/ تشرين الاول 1964، عوني الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، ج4، شركة افرو وقراف، ط1، الخرطوم، 1996، ص1485.
- (75) جميل الياس عفارة، مشاكل السودان السياسية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت، 1985، ص175.
- (76) وليد محمد سعيد الاعظمي، حقيقة الانقلاب العسكري ودور عبد الله خليل، مجلة الدستور، العدد 596/ تموز/يونيو 1989، ص30.
- (77) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1969، ترجمة هندي رياض وآخرون، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1980، ص271.
- (78) جريدة الميدان، العدد 391، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، جميل الياس عفارة، المصدر السابق، ص176.
- (79) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص271-272.
- (80) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، دار الكلمة للنشر، ط1، بيروت، 1980، ص386، جريدة الرأي العام السودانية، العدد 4876، 12 تموز/يونيو 1961.
- (81) محمد ابو القاسم حاج محمد، المصدر السابق، ص386.
- (82) محمد سيلمان، المصدر السابق، ص 407-409؛ محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق ص387.
- (83) حزب الشعب: نشأ الحزب عام 1956 برئاسة علي عبد الرحمن بعد استقالته من حزب الاتحاد الوطني، اتخذ الحزب من مدينة أم درمان مقراً له ، إذ ساند الحزب وحدة البلاد ، وتضمن برنامجه وضع مسودة الدستور للبلاد ، وحرص على اقامة أفضل العلاقات بين السودان والدول العربية والافريقية والابتعاد عن الاحلاف العدوانية ومراعاة عدم الانحياز. ينظر: ظاهر جاسم محمد، الحركة الوطنية في السودان 1884-1968، بغداد، 2011، ص2-3 .
- (84) محمد ابو القاسم حاج محمد، المصدر السابق، ص 388-389؛ محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص277.
- (85) محمد سليمان، المصدر السابق، ص426.
- (86) محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص394.
- (87) كانت حادثة اغتيال العضو البارز في اللجنة الطلابية أحمد القرشي طه وعدد من طلبة جامعة الخرطوم هي الشرارة الاولى لأنطلاق الثورة في البلاد. للتفاصيل عن الثورة ينظر : أحمد محمد شاموق، الثورة الظافرة، دار الفكر، الخرطوم، 1981.
- (88) محمد أحمد محبوب، الديمقراطية في الميزان، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص214.

- (89) ولد في الدويم بالخرطوم عام 1917، أكمل دراسته في كلية غوردون عام 1937، عين عميداً للمعهد الفني عام 1960، ثم مساعداً لوكيل وزارة التربية في المدن الجنوبية، تولى رئاسة الوزراء بعد ثورة أكتوبر/تشرين الأول 1964. للتفاصيل ينظر : عبد الرحمن مختار، خريف الفرح، أسرار السودان 1950-1970، دار الصحافة، الخرطوم، 1996، ص 312-314.
- (90) محمد سعيد هجرس، السودان بين مشاكل التعددية والبحث عن هوية، مجلة المنار، العدد 3، السنة الأولى، فرنسا، آذار/مارس 1985، ص 228.
- (91) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية السودانية، ص 280.
- (92) محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص 413، جريدة الفجر الجديد، العدد 920، 7 شباط/فبراير 1965.
- (93) محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص 413.
- (94) يونان لبيب رزوق، الثورة والصراع الحزبي في السودان 1964-1969، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، تشرين الأول/أكتوبر القاهرة 1969، ص 82.
- (95) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ص 289، للتفاصيل ينظر : محمد سليمان، مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، بيروت، 1968، ص 41-46.
- (96) محمد أبو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص 423.
- (97) أحمد حمروش، الوزارة الجديدة في السودان، مجلة روز اليوسف، العدد 2032، السنة 42، 22 أيار/مايو 1967، ص 6.
- (98) أحمد الأمين البشير، العلاقة بين السياسة والدين في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد 77، السنة 8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو 1985، ص 114.
- (99) ولد عام (1930-2009) في مدينة دنقلا بأمن درمان، أكمل تعليمه الابتدائي بمديرية مدني الأميرية، والثانوية بحتوب، حصل على شهادة القانون، دخل الكلية الحربية عام 1949، وتخرج عام 1952 برتبة ملازم ثان، اختير عام 1945 للاشتراك بدورة تدريبية في مصر، شارك عام 1964 في الانتفاضة ضد حكومة إبراهيم عبود، حصل على شهادة الماجستير في كلية الأركان والقيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي 25 أيار/مايو 1969 قاد الانقلاب العسكري. للتفاصيل ينظر : لطفي جعفر فرج، جعفر محمد نميري، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، 1985، ص 9-12.
- (100) جريدة الأهرام، العدد 30118، 27 أيار/مايو 1969.
- (101) قاسم محمد عبيد، التنوع الاثني لسكان السودان وأثره في قوة الدولة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص 46.
- (102) عامر العقاد، وجاء مايو دراسة في الكفاح الوطني السوداني، دار الجيل للنشر، بيروت، 1972، ص 15.
- (103) هو نجل الإمام عبد الرحمن المهدي، عرف بميوله الدينية وتأثر بمسيرة والده، دخل صراع مع ابن أخيه الصادق المهدي حول الأمامة عام 1966، شارك في وزارتي محمد أحمد محبوب الأولى والثانية، قاد معارضة ضد حكومة جعفر نميري، تم اغتياله في آذار/مارس 1970. ينظر: أمين التوم، المصدر السابق، ص 247.
- (104) محمد شاكر، السودان، المكتب الإسلامي في إفريقيا، ط2، بيروت، 1981، ص 117-118.
- (105) جريدة الأهرام، العدد 30428، 2 نيسان/أبريل 1970، أحمد الأمين البشير، المصدر السابق، ص 115.
- (106) وبرز هم بابكر النور، وفاروق عثمان حمدالله، وهاشم العطا.
- (107) ندى حسين على حميد الجبوري، حزب الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي (سانو) 1958-1972، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2016، ص 183-184.

- (108) ذكر محمد محجوب : (لم يكن السودان يمتلك طائرات ميغ ولا طيارين يستطيعون قيادتها، لذلك فالطائرات المصرية هي التي قامت بإنهاء التمرد، وقد أكدت وزارة الخارجية الليبية في وقت لاحق هذا الموضوع) محمد أحمد محجوب، المصدر السابق، ص242.
- (109) عبد الوهاب الزنتاني، وثائق الوحدة لا وثائق أكتوبر، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1979، ص58-59.
- (110) محمد شاكِر، المصدر السابق، ص119-120.
- (111) ولد في السودان عام 1917، حصل على شهادة الماجستير في القانون، تولى رئاسة مجلس النواب 1945-1957، وأصبح رئيساً للمحكمة العليا في السودان 1965-1969، ورئيساً للوزراء بعد انقلاب جعفر نميري ووزير للعدل 1971-1972، اعتزل بعدها العمل السياسي وانتقل إلى مصر. ينظر: منى حسين عبيد الشمالي، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية 1945-1989، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000، ص113.
- (112) تيم نبلوك، المصدر السابق، ص221-222.
- (113) المصدر نفسه
- (114) حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص43-44.
- (115) منصور خالد، حوار مع الصفة، الخرطوم، 1974، ص306-307.
- (116) علي عبد الرحمن الأمين، المصدر السابق، ص129.
- (117) نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصبار، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981، ص454-455.
- (118) هاشم العطا : ولد بمدينة أم درمان عام 1936، تخرج من الكلية الحربية عام 1959، اسهم في ثورة عام 1964، وهو من مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار، وقد شارك في انقلاب نميري عام 1969، عمل مساعداً للملحق العسكري السوداني في ألمانيا، تولى منصب نائب رئيس الوزراء للقطاع الزراعي عام 1970 ووزيراً للثروة الحيوانية، قاد انقلاب 1971، وتم اعدامه في تموز/يوليو 1971. ينظر : عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج7، ص30.
- (119) صلاح العقاد، جاء مايو، ص120-132.
- (120) الوثائق العربية، الجامعة العربية، مكتبة بافث التذكارية، بيروت، محفوظة في مكتبة كلة الآداب - جامعة بغداد عام 1971، ص151-154.
- (121) المصدر نفسه، ص155-157.
- (122) محمد سعيد القدال، الحزب الشيوعي وانقلاب 25 مايو، الخرطوم 1986، ص42-44، حسين عبد الرزاق، المصدر السابق، ص42-45.
- (123) عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الإسلامية في السودان مايو 1969-ابريل 1985، الخرطوم، 1995، ص27-26.
- (124) محمد احمد محجوب، المصدر السابق، ص241-244.
- (125) عبد الرؤوف محمد آدم، الدولة والمجتمع في السودان، لندن، 1997، ص104-105.
- (126) فؤاد مطر، الإسلام المحايد في السودان، خواطر وانطباعات، السودان إلى أين، مجلة الطليعة، العدد 32، فرنسا، 1983، ص32_33.
- (127) السر احمد سعيد، السيف والطاعة، القوات المسلحة السودانية (1971-1995)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، 2001، ص28.
- (128) ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق (بيروت)، س ن-4/ 1102، السنوات الاولى من حكم نميري 1969-1975، تشرين الأول، 1985.
- (129) عامر العقاد، المصدر السابق، ص171، حسن الطاهر زروق، السودان إلى أين، دار ؟ بيروت، 1972، ص98.
- (130) حسين أبو طالب، العلاقات العربية 1970-1981، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1998، ص105.

- (131) جريدة الثورة (بغداد) العدد 886, 21 تموز/يوليو 1971.
- (132) فؤاد مطر, الحزب الشيوعي السوداني .. , ص34.
- (133) محمد محمد أحمد كرار, الحركة الوطنية والصراع مع مايو, الخرطوم, 1985, 119.
- (134) عبد المنعم غزالي, الشفيق أحمد الشيخ, الحركة النقابية والوطنية, بيروت, 1972, ص118-120.
- (135) محمد محمد أحمد كرار, الأنقلاب العسكري في السودان, الخرطوم, 2000, ص10-11, حسين عبد الرزاق, المصدر السابق, ص58.
- (136) جريدة الانباء (الكويت) العدد 4649, 9 كانون الاول 1988.
- (137) منصور خالد, السودان والنفق المظلم, لندن, 1985, ص38.
- (138) حسن ابو طالب, المصدر السابق, ص106-107؛ جريدة الثورة (بغداد), العدد 892, 18 تموز/يوليو 1971.
- (139) جريدة الدستور, لندن, العدد 3641, 10 كانون الاول/ديسمبر 1984.
- (140) محمود شاكر, السودان, المكتب الاسلامي في أفريقيا, ط2, بيروت, 1981, ص120-121.
- (141) حسين عبد الرزاق, المصدر السابق, ص65, عبد المنعم الغزالي, المصدر السابق, ص117-119.
- (142) تيم نبلوك, المصدر السابق, ص222-223, ندى حسين الجبوري, المصدر السابق, ص191-192.